الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٢٨
الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غونزاليس ..... (شيلي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سادوسكاس (ليتوانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود ٦٦ من جدول الأعمال

بيان من الرئيس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني، ستبدأ اللجنة المناقشة العامة بشأن مسألة أنتاركتيكا، والنظر والبت في مشروع القرار المقدم في إطار البند ٦٦ من جدول الأعمال.

لعل الأعضاء يتذكرون أن مسألة أنتاركتيكا ادرجت في بادئ الأمر في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين، عام ١٩٨٣. وظلت الدورات المتتابعة للجمعية العامة تنظر في مسألة أنتاركتيكا، وهي مسألة مسلم بأهميتها في عالم اليوم وبالنسبة للأجيال المقبلة أيضا.

ومنذ عام ١٩٥٩، عندما أبرمت معاهدة أنتاركتيكا لضمان أن يستمر استخدام أنتاركتيكا مقصورا إلى الأبد على الأغراض السلمية وحدها، وألا تُصبح ساحة أو موضوعا لخلاف دولي، وذلك لصالح البشرية قاطبة، أخذت الأطراف الاستشارية تجتمع بانتظام، واعتمدت عددا من الوثائق وضعت من خلالها معايير قانونية لحماية بيئة القارة، مع التركيز بشكل خاص على حفظ الموارد الحية في أنتاركتيكا.

إضافة إلى ذلك، أنشأت تلك الأطراف عددا من الهيئات لتنسيق أنشطتها. فأنتاركتيكا والنظام الإيكولوجي المرتبط بها والمحيط الجنوبي تؤدي كلها دورا حاسم الأهمية في النظام البيئي العالمي. وعلى مر السنوات تنامى وعينا بشكل متزايد بالترابط الحميم الذي لا يمكن فصم عراه بين أنتاركتيكا وسائر العالم. فالعمليات الرئيسية للتفاعل بين الغلاف الجوي والمحيطات والجليد والكائنات الحية تؤثر على النظام العالمي برمته من خلال آليات التغذية المرتدة، والدورات البيوجيوكيميائية، وأنماط السريان، ونقل الطاقة والملوثات، والتغيرات في توازن الكتلة الجليدية.

والشواغل البيئية الرئيسية الحالية في أنتاركتيكا تتعلق بالتغيرات التي تحدث على مستوى العالم، من قبيل التغيرات المتعلقة بنضوب طبقة الأوزون، وتغير المناخ، وآثار ارتفاع درجة الحرارة على مستوى العالم.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-40542

0040542

ولكن يجدر التذكير بأنه جرى في الماضي القريب استغلال البيئة البحرية للحيتان والفقمات في أنتاركتيكا، مما أدى إلى شبه اندثار بعض الأنواع. ولئن كان هذا الاستغلال قد توقف الآن، فإن أثره على النظام الإيكولوجي البحري لا يزال واضحا حتى اليوم.

وقياسا بهذه التغيرات وبالتغيرات العالمية، يصبح الأثر البيئي المترتب على الأنشطة البشرية الجارية في أنتاركتيكا اليوم ضئيلا ومحددا نسبيا. وعلى الرغم من أن أنتاركتيكا أقل القارات سكانا وتصنيعا، وأن مستوى النشاط البشري فيها أقل ما يكون، فإن من الضروري إقامة تعاون منتظم بين الدول إذا ما أريد المحافظة على القارة.

وأجريت بحوث عن وجود ونقل الملوثات في النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية في أنتاركتيكا. وبشكل عام، فإن مستويات التلوث في أنتاركتيكا منخفضة للغاية، فيما عدا بضعة مواقع محلية. وثمة حاجة أيضا للتصدي لمسائل أخرى تتعلق بالبيولوجيا والمعلومات الجيوديسية والجغرافية وفيزياء وكيمياء الغلاف الجوي والبحوث الشمسية والأرضية والفيزيائية الفلكية. والملوثات الطويلة المدى في أنتاركتيكا يكون مصدرها في الغالب المناطق الصناعية في العالم. وينتقل كثير من هذه الملوثات إلى أنتاركتيكا في الغلاف الجوي العلوي، وبعضها الآخر عن طريق تيارات المحيطات.

والهواء الذي يصل إلى أنتاركتيكا من الخارج يمر بالضرورة بمنطقة العواصف الإعصارية المحيطة بالقارة. وبالنظر إلى انخفاض النشاط البشري إلى أقل حد في أنتاركتيكا، فهي تعد مختبرا مثاليا لإجراء أنشطة رصد للملوثات الطويلة المدى. ومن الأهمية ألا تتسبب مصادر التلوث المحلية في تدمير القيمة العلمية التي تمثلها أنتاركتيكا.

ونظرا للمداولات الموسعة التي أجرتها اللجنة بهذا الشأن طوال السنوات العديدة الماضية بات من الواضح لنا أنه ينبغي أن يظل استخدام أنتاركتيكا مقصورا إلى الأبد على الأغراض السلمية وحدها، وأن تظل خالية من المنشآت البشرية والعسكرية، وألا تصبح مصدرا للتوتر والخلاف.

لقد حاولت في هذا البيان الموجز تسليط الضوء على أن الأهمية العالمية لبيئة أنتاركتيكا تستلزم تقييم حالتها بشكل دوري وشامل. وأرحب بالمبادرة الجارية التي تتخذها الآن اللجنة العلمية المعنية بالبحوث في أنتاركتيكا لإعداد اقتراحات لتقرير شامل عن حالة البيئة في أنتاركتيكا، في المستقبل القريب. وسينال هذا التقرير التقدير، شأنه شأن بروتوكول مدريد الذي دخل حيز النفاذ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وسيكون بمثابة الأساس لمزيد من الأعمال التي يقوم بها نظام معاهدة أنتاركتيكا في مجال حماية بيئة أنتاركتيكا.

وفي هذا السياق، ستقوم اللجنة المنشأة حديثا لحماية البيئة، في جملة أمور، بإسداء المشورة وصياغة توصيات بشأن تنفيذ البروتوكول للنظر فيها في الاجتماعات الاستشارية. وأود أن أوجه انتباه اللجنة إلى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/54/339، الذي يتضمن معلومات شاملة وتفصيلية عن هذا الموضوع، ويلخص تقارير الاجتماعات الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا والاجتماعات الأخرى ذات الصلة التي عقدت طوال السنوات الثلاث الماضية.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي لمقدمتكم الموجزة، ولكن الشاملة، للموضوع قيد المناقشة. لقد كانت مناقشة مسألة أنتاركتيكا على مر السنوات عملية مفيدة دون شك وأسفرت عن نتائج إيجابية. وأصبحت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تدرك أكثر من ذي قبل شواغل البشرية واهتماماتها بأنتاركتيكا: نظامها الإيكولوجي ومواردها المعدنية والحية وإدارتها وسلامتها واستقرارها. وركزت المناقشات أيضا على عدم كفاية نظام معاهدة أنتاركتيكا للاستجابة بشكل كامل لهذه الشواغل والتحديات.

ووفدي يسره ملاحظة أنه نتيجة للمناقشات التي تدور هنا، زادت الآن بشكل كبير الشفافية والخضوع للمساءلة فيما يتعلق بالأنشطة التي تجريها الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا في أنتاركتيكا. كما زادت مشاركة الأمم المتحدة، من خلال مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اجتماعات الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا. وقد أدى ذلك إلى زيادة إدراك المجتمع الدولي للمسائل المتعلقة بأنتاركتيكا ولضرورة حماية هذه القارة في حالتها الأصلية من أجل المصلحة المشتركة للبشرية.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على التقرير الشامل الذي أعده في الوثيقة A/54/339. وكنا

نأمل أن يصدر التقرير قبل ذلك بكثير، لا قبل بضعة أيام، لتمكين الوفود من إجراء تحليل أكثر تعمقا. وينبغي الإشادة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإسهامه الجدير بالثناء في تقرير الأمين العام. ويقدم التقرير معلومات مستوفاة عن الأنشطة التي تضطلع بها الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا، ونظام معاهدة أنتاركتيكا، وعدة هيئات دولية، لتعزيز حماية هذه القارة الشاسعة والمحافظة عليها. كما أنه ركز على حالة بيئة أنتاركتيكا، وزاد من وعينا بالحاجة إلى حماية بيئة أنتاركتيكا من أثر الأنشطة البشرية على نظامها الإيكولوجي الحساس.

ويشيد وفدي بالأطراف الاستشارية لما قدمته من تعاون ولاستعدادها لتشاطر المعلومات المتعلقة بأنشطتها في أنتاركتيكا، مما يزيد من الشفافية بشأن الأنشطة الجارية هناك. وقد بدأ هذا التبادل للمعلومات قبل بضع سنوات، ويرجى أن يصبح من السمات الدائمة للتعاون بين الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا وسائر المجتمع الدولي.

إن بروتوكول مدريد المتعلق بحماية البيئة الملحق بمعاهدة أنتاركتيكا، والذي يشكل أشمل صك متعدد الأطراف لحماية البيئة حتى اليوم، دخل حيز النفاذ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وترحب ماليزيا بدخوله حيز النفاذ، وجعل أنتاركتيكا محمية طبيعية مخصصة للسلام والعلم، وبحظره الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية بخلاف البحوث العلمية وبوضعه مبادئ وتدابير لتخطيط وإجراء جميع الأنشطة في منطقة معاهدة أنتاركتيكا. وترحب ماليزيا بشكل خاص بالوقف الاختياري لمدة ٥٠ عاما الوارد في البروتوكول بشأن التنقيب والتعدين في أنتاركتيكا، وتعرب عن أملها في أن يشكل هذا الحظر خطوة أولى، ولكن هامة، في طريق فرض حظر شامل على أنشطة التعدين في القارة.

إن دخول بروتوكول مدريد حيز النفاذ سيعمل على زيادة تنظيم الأنشطة البشرية في أنتاركتيكا لحماية بيئتها ونظامها الإيكولوجي المعتمد عليها والمرتبط بها. وعلى الرغم مما للبروتوكول من قوة، فإنه ليس له آلية إنفاذ خاصة، وبذلك يترك الأمر لكل دولة طرف لإنفاذ أحكامه من خلال قانونها الوطني. ومن الأهمية ملاحظة أن ١١ عضوا فقط، من بين ٢٧ عضوا، اعتمد تشريعا جديدا لتنفيذ البروتوكول. وقامت عدة دول أعضاء أخرى بكتابة نص البروتوكول في قانونها الوطني وأغفلت كتابة إجراءات وطنية واضحة. ونأسف لمعرفة أن بعض أعضاء البروتوكول رفضوا الاعتراف بحق لجنة حماية البيئة في استعراض تقييمات الأثر البيئي. وتتصل عملية تقييم الأثر البيئي بصميم قدرة البروتوكول على ضمان الإقلال إلى أدنى حد من آثار الأنشطة البشرية.

واعتمدت لجنة حماية البيئة، وهي المؤسسة الوحيدة التي أنشأها البروتوكول، مبادئ توجيهية لتقييم الأثر البيئي في أنتاركتيكا. ومن المتوقع أن تحسن هذه المبادئ فهم عملية التقييم، وتؤدي إلى ممارسات موحدة أكثر من ذي قبل بين الدول. بيد أنه أثير نزاع بشأن الأسلوب الذي يمكن للجنة به إسداء المشورة بشأن تقييم الأثر البيئي للمشاريع الكبرى، مثل إعادة بناء قاعدة جديدة في القطب الجنوبي. وأعرب أيضا عن شواغل إزاء الأنشطة السياحية التي تجريها الدول غير الأطراف الاستشارية، التي لم تصبح أطرافا بعد في بروتوكول مدريد، ولا تخضع من ثم لشروط تقييم الأثر البيئي.

لقد تم التوقيع على البروتوكول رغم الثغرة القانونية المتبقية - وهي أنه لا يزال يتعين وضع أحكام للتعويض عن الأضرار البيئية، للتشجيع على الامتثال وتوفير سبل تحديد المسؤولية في حالة حدوث أي ضرر بيئي. ونلاحظ أن الدول كانت بطيئة في تنفيذ المرفق الخاص بالتعويض عن الأضرار. ونرى أنه ينبغي أن تكون المسؤولية عن الأضرار صارمة وغير محدودة. فوضع نظام صارم من شأنه أن يوجه رسالة واضحة للعالم مفادها أن حماية البيئة في أنتاركتيكا تتسم بأهمية قصوى.

وترى ماليزيا أن الأمم المتحدة، بوصفها هيئة تمثيلية عالمية لديها شبكة من الوكالات المتخصصة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وكذلك المنظمة العالمية للسياحة، هي السلطة المختصة بأكبر شكل بتنفيذ وإدارة ورصد شتى الأنشطة العلمية وغير العلمية في أنتاركتيكا.

وتم توسيع نطاق التعاون بين اللجنة العلمية المعنية بالبحوث في أنتاركتيكا وهيئة حفظ الموارد الحية البحرية في أنتاركتيكا وبعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وينبغي تشجيع هذا التعاون لكفالة حماية بيئة أنتاركتيكا. وتعمل المنظمة البحرية الدولية، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، مع فريق خبراء تابع للأعضاء الاستشاريين في معاهدة أنتاركتيكا على

اعتماد مدونة للنقل البحري في المناطق القطبية. ومن شأن هذه المدونة أن تخفف من حدة ما أعرب عنه من شواغل إزاء مسألة السلامة التشغيلية للسفن في مياه أنتاركتيكا.

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة مع هيئات أنتاركتيكا ذات الصلة على تكثيف الجهود لوضع تدابير للتصدي لمسألة الصيد غير المبلغ عنه وغير الخاضع للتنظيم وغير المشروع. فقد تجدد الاهتمام بالصيد في أنتاركتيكا حيث إن المصايد حول العالم آخذة في النفاد. وثمة مسألة أخرى تثير القلق بنفس القدر هي عملية صيد الحيتان على نطاق واسع لأغراض "علمية"، والتي لا تزال جارية في محمية الحيتان في المحيط الجنوبي. وينبغي وقف هذه الأنشطة برمتها أو تنظيمها بصرامة لضمان عدم الإخلال بالتوازن الدقيق في النظام الإيكولوجي في أنتاركتيكا.

إن الخطر الأعظم الذي يتهدد حاليا أكبر "محمية طبيعية" في العالم هو قطاع السياحة الآخذ في الازدهار. فقد زاد عدد السياح الذين يزورون أنتاركتيكا من أقل من ٥٠٠ ١ سائح سنويا في أوائل الثمانينات إلى ما يدبر على ٠٠٠ ١٤ سائح بحلول موسم عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١، حسبما أبلغت الرابطة الدولية لمنظمي الرحلات إلى أنتاركتيكا. هذا، وقد شهدت السنوات الأخيرة استئناف الرحلات الجوية التجارية إلى أنتاركتيكا من نيوزيلندا واستراليا. وسيكون للزيادة الكبيرة في عدد الزوار أثر على البيئة والأحياء البرية في أنتاركتيكا. وينبغي إشراك المنظمة العالمية للسياحة في عملية وضع آلية رصد لضمان تنظيم السياحة الإيكولوجية تنظيما فعالا.

وأبلغ أيضا عن انتشار قواعد طوال نصف القرن الماضي، إذ يدبر عدد محطات البحث العلمي على ٥٠ محطة، يبلغ حجم بعضها حجم مدن صناعية صغيرة. وانتشرت هذه القواعد في المناطق الأصلية وفي مواقع الإنجاب والتعشيش للفقمات وطائر البطريق. وقد سبق أن أدى الحفر في بحيرة فوستوك لاختبار معدات للاستخدام في الفضاء الخارجي، إلى إثارة الجدل.

هذه الأنشطة البشرية المختلفة تضع مزيدا من الضغط على بيئة أنتاركتيكا. وليس من المؤكد أن تصمد قدرة بيئة أنتاركتيكا والنباتات والحيوانات الأصلية للآثار الناشئة داخل أنتاركتيكا وكذلك من خارجها. وعلى الرغم من أن مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ يعد من الذكريات البعيدة بشكل ما، فإن نتيجة المؤتمر بينت بوضوح جملة أمور منها استعداد المجتمع الدولي والتزامه الجماعي بالتصدي لضرورة وقف التدهور البيئي في أنتاركتيكا. ويحث وفدي في هذا الصدد الأعضاء الاستشاريين في معاهدة أنتاركتيكا على مواصلة تنفيذ التزاماتهم بموجب معاهدة أنتاركتيكا وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويسر وفدي أنه تسنى التوصل، على أساس مشاورات أجريت بشأن هذا البند من جدول الأعمال، إلى اتفاق على نص توافقي أو رئاسي للقرار الذي عرض على اللجنة للتو للبت فيه. ونعرب عن امتنانا لوفد المملكة المتحدة، الذي يتصرف باسم الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا، لتيسيره ذلك.

ومشروع القرار يمثل، إلى حد بعيد، استيفاء لقرار الجمعية العامة ٥٦/٥١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. فبموجبه ترحب الجمعية العامة، في جملة أمور، بدخول بروتوكول مدريد المتعلق بحماية البيئة لمعاهدة أنتاركتيكا حيز النفاذ، وبالتعاون المستمر فيما بين البلدان التي تضطلع بأنشطة بحث علمي في أنتاركتيكا، وبتزايد الوعي بما يبديه المجتمع الدولي من اهتمام بأنتاركتيكا. كما أكدت من جديد اقتناعها بأن مصلحة البشرية جمعاء تقتضي أن يظل استخدام أنتاركتيكا مقصورا إلى الأبد على الأغراض السلمية وحدها، وألا تصبح ساحة أو موضوعا لخلاف دولي.

وترحب الجمعية العامة أيضا بالدعوات الموجهة إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لحضور الاجتماعات الاستشارية للأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا لكي يتسنى له تقديم المساعدة إلى هذه الاجتماعات في أعمالها الموضوعية، وتحث الأطراف على مواصلة ذلك بالنسبة للاجتماعات الاستشارية المقبلة. كما ترحب بالممارسة التي تقدم بمقتضاها الأطراف الاستشارية بانتظام معلومات عن تلك الاجتماعات ومعلومات أخرى ذات صلة خاصة بأنتاركتيكا، لتمكين الأمين العام من تقديم تقرير تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

في الختام، يسر وفدي زيادة الشفافية في الأنشطة التي تضطلع بها الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا، وكذلك زيادة التعاون فيما بين البلدان الأطراف وسائر المجتمع الدولي. وبغض النظر عن أوجه

القصور التي تشوب نظام الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا، والتي نأمل التغلب عليها مع الوقت، يسر وفدي أن آلية الحوار والتعاون التي صاغتها في سياق الأمم المتحدة البلدان الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا والبلدان غير الأطراف فيها، تعمل جيدا، وأنها حققت نتائج ملموسة.

ويحدو وفدي الأمل أن تستمر المناقشة التي تعقد كل ثلاث سنوات في هذه اللجنة بشأن مسألة أنتاركتيكا، في توفير محفل للبلدان الأطراف وغير الأطراف في النظام لإجراء حوار جاد. وينبغي ألا يكون هذا نهاية العملية، وإنما بالأحرى بداية علاقة تقوم على الثقة المتبادلة والتعاون لضمان تحقيق مصلحة البشرية على أفضل وجه في الألفية الجديدة. وإننا نتطلع في السنوات القادمة إلى التعاون مع الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا بشكل أوثق وعلى نحو بناء أكثر من ذي قبل.

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة باسم الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا.

يسر الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا الإشارة إلى أن هذا العام يسجل الذكرى السنوية الأربعين لهذه المعاهدة العَلَم، معاهدة أنتاركتيكا، التي وقعت عليها في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ في واشنطن ١٢ دولة. وتم الاحتفال بهذه الذكرى في وقت سابق من هذا العام، في الاجتماع الاستشاري الثالث والعشرين لمعاهدة أنتاركتيكا، الذي عقد في ليما، والذي اعتمدت فيه إعلان ليما بحضور رئيس جمهورية بيرو.

خلال الـ ٤٠ عاما المنقضية منذ التوقيع على المعاهدة، انضمت ٣٢ دولة أخرى إلى الـ ١٢ دولة الأصلية الموقعة، وأصبحت أطرافا في المعاهدة. وخلال هذه الفترة، اعتمدت الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا تدابير تنظيمية عديدة للنهوض بأعباء الإدارة والحكم الفعالين في أنتاركتيكا. كما اجتمع وزراء ومسؤولون من ٢٣ دولة طرفا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في جزيرة روس في أنتاركتيكا، وهو أول اجتماع يعقد في أنتاركتيكا.

بهذه الوسائل كفلت معاهدة أنتاركتيكا بنجاح أن تظل هذه القارة الشاسعة منطقة مخصصة للسلام والتعاون الدولي والمساعي العلمية. إن أهمية علوم أنتاركتيكا، التي تتقصى أيضا العمليات العالمية التي تحكم الحالة البيئية للكوكب، تكتسي أهمية لا تزال تزداد.

منذ أن تناولت الجمعية العامة آخر مرة مسألة أنتاركتيكا، خلال دورتها الحادية والخمسين في عام ١٩٩٦، شهدت الفترة الفاصلة زيادة تدعيم معاهدة أنتاركتيكا. ففي عام ١٩٩٨، تم الترحيب ببلغاريا بوصفها الطرف الاستشاري السابع والعشرين في معاهدة أنتاركتيكا. وإضافة الى ذلك، تواصل المعاهدة اجتذاب أعضاء جدد. ففي وقت سابق من هذا العام، أصبحت فنزويلا الطرف الرابع والأربعين في المعاهدة. وتمثل هذه الدول الأربع والأربعون، بشكل جماعي، أكثر من ٨٠ في المائة من سكان العالم.

وكان من المعالم البارزة خلال السنوات الثلاث الماضية بدء نفاذ بروتوكول معاهدة أنتاركتيكا المتعلق بحماية البيئة. ويجدد البروتوكول أن أنتاركتيكا "محمية طبيعية، مخصصة للسلام والعلم"، وقد فرض سلسلة مبادئ بيئية تحكم الأنشطة البشرية في أنتاركتيكا. وتدعم تلك المبادئ مجموعة شاملة من تدابير صارمة لحماية بيئة أنتاركتيكا. واستنادا الى البروتوكول، تخضع الآن الأنشطة المزمعة في أنتاركتيكا لعملية تقييم للأثر البيئي قبل تنفيذها. ويفرض البروتوكول حظرا لأجل غير مسمى على الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في أنتاركتيكا. كما أنه يوفر قواعد صارمة بشأن معالجة النفايات، ويتضمن تدابير تحول دون التلوث البحري، وأحكاما جديدة لحماية الأحياء البرية في أنتاركتيكا.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن البروتوكول ينشئ أيضا مؤسسة جديدة، هي لجنة حماية البيئة. واللجنة مفتوحة لجميع الأطراف، وتوفر مركز مراقب، حسب الاقتضاء، لمجموعة من الهيئات الدولية، وقد عقدت اجتماعها الافتتاحي في عام ١٩٩٨ في مدينة ترومس بالنرويج. وكان اجتماع ليما فرصة لإثبات أن اللجنة أصبحت سريعا الهيئة الرئيسية لإسداء المشورة للأطراف في المعاهدة للنظر في المسائل في الاجتماعات الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا، وفي تنفيذ البروتوكول، وفي مسائل أخرى تتعلق بحماية بيئة أنتاركتيكا بشكل عام. وتنوه الأطراف في هذا الصدد بعمل اللجنة في وضع إجراءات عملية تقييم الأثر البيئي. وستؤدي اللجنة دورا متزايد الأهمية في تشغيل المعاهدة.

وكما قال ممثل هولندا في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، اتخذت الأطراف في المعاهدة بالفعل خطوات فعالة لضمان التنفيذ العملي للبروتوكول قبل دخوله حيز النفاذ بفترة كافية. ونتيجة لذلك أحرز تقدم كبير صوب تنفيذ البروتوكول بشكل شامل وصارم في جميع أنحاء أنتاركتيكا.

إن الزخم الأساسي الكامن وراء نجاح معاهدة أنتاركتيكا وتطورها المستمر يظل اجتماعات الأطراف الاستشارية في المعاهدة. فمنذ دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين، عقدت ثلاثة اجتماعات من هذا القبيل، في كرايست تشرش بنيوزيلندا، وترومس بالنرويج، وليما هذا العام. وفي كل اجتماع من تلك الاجتماعات، اتخذت خطوات إضافية لدعم الإطار التنظيمي لأنتاركتيكا ولحماية بيئة أنتاركتيكا.

وفي الاجتماع الذي عقد في كرايست تشرش في عام ١٩٩٧، أحرز تقدم كبير في مسألة الاستجابة والتخطيط لحالات الطوارئ، وتم الاتفاق على إجراء تدريبات منتظمة لحالات الطوارئ. ودرست المسألة بمزيد من التعمق في اجتماع ترومس في عام ١٩٩٨، عندما اعتُمدت مبادئ توجيهية لإعداد خطط للطوارئ تتعلق بتسرب النفط، وللإبلاغ عن حوادث تسرب النفط. وفي الوقت ذاته، أقرت إجراءات موصى بها بشأن مناولة زيت الوقود في محطات أنتاركتيكا.

وخلال اجتماع ترومس، أنشئ موقع للاجتماع الاستشاري لمعاهدة أنتاركتيكا على الانترنت، بغية زيادة تيسير وصول الجمهور للمعلومات المتعلقة بأنتاركتيكا وبمعاهدة أنتاركتيكا. وتم توسيع نطاق هذه الوسيلة الرامية الى ضمان الشفافية في اجتماع ليما لتشمل معلومات عن لجنة حماية البيئة، الى جانب عرض جميع الوثائق المتصلة بهذا الاجتماع باللغات الرسمية الأربع لنظام معاهدة أنتاركتيكا.

في العامين الماضيين أحرز تقدم هائل فيما يتعلق بنظام المناطق المحمية في أنتاركتيكا، الذي يكفل حماية شاملة للمواطن الأحيائية الرئيسية في جميع أنحاء أنتاركتيكا. واعتمدت في اجتماع ترومس مبادئ توجيهية لتوحيد إعداد خطط الإدارة للمناطق المحمية في أنتاركتيكا، كما تواصل النظر في إنشاء مناطق محمية فلي البيئة البحرية. وفي إطار إجراء ابتكاري، عقدت في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ حلقات عمل لدراسة مسائل تتعلق بالمناطق المحمية.

وخلال اجتماع المعاهدة الأخير، طُلب استعراض قائمة الأنواع المشمولة بحماية خاصة في أنتاركتيكا، بغرض تحسين فعالية آلية المحافظة هذه. كما شهد عام ١٩٩٩ اعتماد مبادئ توجيهية للمساعدة في إعداد عمليات تقييم الأثر البيئي.

إن معاهدة أنتاركتيكا وأطرافها، بل في الواقع نظام معاهدة أنتاركتيكا برمته، تصدى بنجاح للتحديات المختلفة التي واجهت المعاهدة طوال الـ ٤٠ عاما الماضية، وأثبت قدرته على التعامل مع الأوضاع المتغيرة. وكانت قدرة الدول الأطراف على توقع المسائل الحاسمة الأهمية واتخاذ قرارات مسبقة بشأن المشاكل الفعلية سمة مميزة لمعاهدة أنتاركتيكا. وقد عمل ذلك على تعزيز المعاهدة. ولكن الأطراف في المعاهدة تدرك تماما أن مزيدا من التحديات ما زال ينتظرها وأنها لا يسعها أن تتهاون.

وفي هذا الصدد، أعربت الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا عن بالغ قلقها إزاء نطاق عمليات صيد السمك المسنن بشكل غير مشروع وغير خاضع للتنظيم وغير مبلغ عنه في المحيط الجنوبي. ونتيجة لذلك، تتعرض أرصدة هذا النوع الهام من السمك للخطر. كما تسجل مستويات مرتفعة لا يمكن استدامتها على الإطلاق فيما يتعلق بنسبة هلاك أنواع هامة عالميا من الطيور البحرية، وبشكل أساسي القطرس والنوء، ترتبط بعمليات صيد السمك المسنن. وإدراكا لخطورة هذه المشكلة على بيئة أنتاركتيكا بشكل عام قدمت الأطراف الاستشارية في المعاهدة، بقرار، دعمها لهيئة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا - المنشأة بموجب معاهدة شقيقة، وهي اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا - لتقديم مزيد من التدابير الرقابية في اجتماعها لهذا العام.

ويسرني أن أعلن، في هذا الصدد، أن هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا اعتمدت في اجتماعها الثامن عشر الذي عقد في هوبارت، بتسمانيا الأسبوع الماضي، خطة لتوثيق كمية المصيد تستهدف رصد التجارة الدولية بالسمك المسنن عن كثب، وتقييدها. وهذا إنجاز هام، من شأنه أن يسهم بشكل كبير في مكافحة المشكلة الخطيرة، مشكلة الصيد غير المشروع وغير الخاضع للتنظيم وغير المبلغ عنه.

إن المشاكل العامة للصيد غير المشروع وغير الخاضع للتنظيم لا تقتصر على هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا وعلى مناطق المحيط الجنوبي الواقعة تحت مسؤولياتها. ذلك أنها أصبحت منتشرة للأسف. وهي تؤثر على كثير من مؤسسات الصيد الإقليمية على نطاق العالم.

ولعله من المواتي هنا، أمام هذا الجمهور الكبير من المستمعين، أن أرفع الحالة الى الدول المعروف أن سفنها ومواطنيها اشتركوا في عمليات صيد السمك المسنن في المحيط الجنوبي. إن حفظ البيئة البحرية في أنتاركتيكا تقتضي أن تمارس دول العلم مسؤولياتها بالكامل، بما في ذلك ضرورة اعتراف مشغلي السفن التي ترفع أعلام تلك الدول بالقواعد والنظم المنطبقة على المحيط الجنوبي. ومن واجبنا جميعا معرفة الدور الذي يجب علينا أن نؤديه إذا ما أردنا ضمان حماية هذا الجزء الفريد من البيئة العالمية.

وتظل الأطراف في المعاهدة ملتزمة بإعداد قواعد وإجراءات تتعلق بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الأنشطة الجارية في منطقة المعاهدة والمشمولة بالبروتوكول. وقد أحرز تقدم في طريق وضع مرفق للبروتوكول خاص بالمسؤولية عن الأضرار، خاصة في الاجتماعين الأخيرين للمعاهدة. وتنوي الأطراف في المعاهدة المحافظة على هذا المنحى، ومواصلة العمل على إعداد مرفق أو مرفقات بشأن المسؤولية عن التعويض عن الأضرار في الاجتماعات المقبلة.

وتتوقع الأطراف الآن أن يدخل حيز النفاذ قريبا مرفق آخر للبروتوكول بشأن حماية المناطق وإدارتها. ويوفر هذا المرفق الخامس إطارا صارما لحماية مناطق محددة، وسيمكن من مواصلة الإدارة بشكل كاف لمختلف الأنشطة في أنتاركتيكا، بما فيها أنشطة العلوم والسياحة.

وتراقب الأطراف عن كثب مسألة السياحة في أنتاركتيكا. ذلك أن الأطراف الاستشارية في المعاهدة يساورها القلق إزاء الميل إلى تشغيل سفن تستوعب عددا أكبر من الركاب في مياه المحيط الجنوبي، عند مستوى ٦٠ درجة جنوبا، وإن الأطراف تشجع الدول غير الأطراف في البروتوكول البيئي، لا سيما الدول ذات الأنشطة السياحية المنظمة في أراضيها، على الانضمام إلى البروتوكول.

وتم الاتفاق في ليما على عقد اجتماع خبراء في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ لإعداد مبادئ توجيهية لأنشطة الشحن والأنشطة ذات الصلة في أنتاركتيكا. وسينصب تركيز المبادئ التوجيهية بشكل أساسي على تحسين معايير السلامة والحماية البيئية بالنسبة للسفن التي تعمل في مياه أنتاركتيكا. وستدعى المنظمة البحرية الدولية للمشاركة على مستوى الخبراء في إعداد هذه المبادئ التوجيهية.

ويسرني أن أعلن، باسم الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا، هذا الالتزام المستمر بنظام فعال لحماية بيئة أنتاركتيكا، وضمان أن يؤيد أسلوب الحكم في أنتاركتيكا مبادئ التعاون الدولي، وقصر استخدام أنتاركتيكا على الأغراض السلمية وحدها. فأنتاركتيكا تظل القارة الوحيدة المنزوعة السلاح في العالم. والانضمام للمعاهدة مفتوح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أو لأي دولة أخرى تدعى لذلك، وسيواصل الأعضاء تشجيع جميع الدول التي لديها اهتمام جدي إلى الانضمام إلى المعاهدة وإلى بروتوكولها البيئي.

ليس من الواضح ما تحمله لنا الـ ٤٠ عاما المقبلة في طياتها. بيد أن الأطراف في المعاهدة تنظر الى معاهدة أنتاركتيكا، والى النظام الشامل للقواعد التي تطورت في إطارها، كوسيلة لتوفير الحكم والإدارة الفعالين لهذا الجزء الهام بشكل حيوي من كوكبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل ترغب وفود أخرى في التكلم؟ لا أرى أحدا.

نتيجة للمشاورات بين المجموعات والوفود تمت صياغة مشروع قرار كمشروع مقترح من الرئيس، يرد في الوثيقة A/C.1/54/L.58.

لقد أبلغتني الأمانة العامة بأنه لا يوجد متكلمون في اجتماع المناقشة العامة غدا. ولذلك، أود اقتراح أن نبت في مشروع القرار في هذه الجلسة. ووفقا لجدولنا الزمني، كنا قد خصصنا جلسة إضافية لهذا البند من جدول الأعمال، وبما أنه لا يوجد متكلمون، فأرى من الملائم المضي في هذه الجلسة والبت في مشروع القرار.

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة تقرر البت في مشروع القرار في هذه الجلسة. هل يرغب أي وفد في تعليل موقفه أو تصويته؟ لا أرى أحدا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/54/L.58.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل يرغب أي وفد في تعليل موقفه بعد البت في مشروع القرار؟ لا أرى أحدا. لقد اختتمت اللجنة النظر في مسألة أنتاركتيكا، في إطار البند ٦٦ من جدول الأعمال.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء متلهفون لمعرفة متى تنظر الجمعية العامة في تقارير اللجنة الأولى. ونتيجة لمشاورات أجريت مع مكتب مراقبة الوثائق وخدمات المؤتمرات، حصلنا على وعد بأن ينظر في جميع تقارير اللجنة الأولى في الجلسة العامة للجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعلن اختتام الدورة الرابعة والخمسين للجنة الأولى.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

- - - - -